

إدارة المخاطر الائتمانية كآلية للحد من التعثر البنكي
-دراسة استطلاعية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية-

Credit risk management as a mechanism to reduce bank stumble An exploratory study of a sample of Algeria public banks.

مزوغ عادل¹، ثامري عثمان²

¹استاذ محاضر أ، مخبر التنمية البشرية والاقتصادية بالجزائر، جامعة البليدة 02 لونيبي علي،

الجزائر adelmezough@gmail.com

²طالب دكتوراه، مخبر التنمية البشرية والاقتصادية بالجزائر جامعة البليدة 02 لونيبي علي، الجزائر،

youcefthamri13@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/7/1

تاريخ القبول: 2021/5/30

تاريخ الاستلام: 2021/01/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على احدى أهم المشكلات والمخاطر التي تواجه البنوك، والتمثلة أساسا في المخاطر الائتمانية، هذه الاخيرة التي أصبحت معضلة وسببا في العجز والعسر المالي والتي تصل في احيان كثيرة الى افلاس البنوك، ولأجل الحد والتقليل من هاته المخاطر تطبق البنوك التجارية مجموعة من الأساليب الحديثة لإدارتها والتحوط منها، وللإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم الموضوع الى جانب نظري للموضوع وجانب تطبيقي باستعمال أداة الاستبيان موزعة على 5 فروع للبنوك العمومية بولاية الجلفة.

كلمات مفتاحية: المخاطر الائتمانية؛ البنوك؛ القروض المتعثرة.

تصنيف JEL: C4G21، G32.

Abstract:

This study aimed to try to highlight one of the most important problems and risks facing banks, mainly credit risk, the latter which has become a dilemma and a cause of deficit and financial hardship, which often amounts to the bankruptcy of banks, and in order to reduce and reduce these risks The application of commercial banks a range of modern methods to manage and hedge them, and to take note of the aspects of the topic was divided the topic along with a theoretical aspect of the topic and an application aspect using the questionnaire tool distributed to 5 branches of public banks in The State of Djelfa.

Keywords: Credit risk ; banks; CreditStumble.

Jel Classification Codes:G32,G21,C4.

المؤلف المرسل: ثامري عثمان ، الإيميل: youcefthamri13@gmail.com

1. مقدمة:

شهد القطاع المصرفي في العالم الكثير من التجاذبات والتطورات المهمة خاصة في ظل وجود العولمة وبروزها كشكل من أشكال التطور والتقدم، ما أدى إلى محاولة عصرنة هذا القطاع واستخدامه للتكنولوجيا ومفززاتها من أجل المساعدة في عمله وتسهيله. إن القطاع المصرفي؛ (والذي مهمته تجميع مدخرات من أصحاب الفائض بفوائد وإقراضها لأصحاب العجز بفوائد أكبر وبالتالي ربح الفارق بين الفائدتين)، يعتبر قناة التمويل للاقتصاد، وإن تطور أي اقتصاد يجب النظر أولا إلى واقع قطاعه التمويلي خاصة المصرفي بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الأخرى، فالبنوك هي أداة تمويل الاستثمار من خلال توفير الموارد المالية ودعم النشاطات الاقتصادية.

إن أصحاب الفائض يحاولون التعامل مع البنوك ذات الفعالية العالية والأمانة في إيداع أموالهم والحفاظ عليها والتي لها القدرة على استرجاعها في أي وقت وحسب الشروط وبالتالي الاطمئنان على أموالهم.

من أجل كل ذلك تحاول البنوك العمل على تقديم واستخدام كل الطرق والأساليب الحديثة؛ من أجل الحفاظ على أموال المودعين من التعثر وتجنب الأخطار التي تحيط بالقروض الممنوحة في أي شكل كانت.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة؟ ومنه يمكن طرح تساؤلات فرعية التالية:
- ماهي المخاطر الائتمانية وكيف يمكن إدارتها؟
- كيف يمكن الحد من القروض المتعثرة؟
- هل هناك أثر ذو دلالة احصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- معرفة المخاطر الائتمانية وأنواعها ودور مقررات لجنة بازل في إدارة هذا النوع من المخاطر؛
- التعرف على القروض المصرفية المتعثرة والأسباب المحيطة بها، سواء متعلقة بالعميل أو بالمشروع أو بالمصرف في حد ذاته؛
- التعرف على استراتيجيات معالجة الديون المتعثرة؛

- معرفة الواقع العملي للمصارف الجزائرية في إدارة مخاطر الائتمان من أجل تجنب تعثر ديونها.
- **الدراسات السابقة:** والتي نحاول تنويعها وتلخيصها حتى يتسنى للجميع الرجوع إليها في حالة الاطلاع أكثر على الجانب النظري لهاته الدراسة:
- **دراسة (نجار، 2014)** اطروحة دكتوراه بعنوان: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-**، ذلك من خلال فصول نظرية للتعريف وتعدد المخاطر المصرفية والتي من بينها المخاطر الائتمانية ومقررات بازل ودورها في إدارة المخاطر، وانفراد الفصل الثالث بالمخاطر الائتمانية كونها أكثر المخاطر التي يتعرض إليها البنك، لتنتهي بواقع المخاطر المصرفية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية، واعتمدت الباحثة في تحليلها على مجموعة من الملاحق من بنوك مجتمع الدراسة وتقوم بتحليلها لتخلص الي نتيجة مفادها ان معايير وقواعد الحيطه والحذر المصرفية المطبقة محليا غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية وإدارة مخاطرها، كذلك الرقابة والإشراف الذي يمارسه بنك الجزائر على البنوك التجارية يعد من أكثر أوجه الرقابة أهمية وشمولا سواء المتعلق بالرقابة الميدانية او المستندية وبالتالي فان المخاطر في البنوك العمومية تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت داخلية او خارجية.
- **دراسة (بن شنة ، 2010)** رسالة ماجيستر بعنوان: **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة-دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية-**، اعتمدت الدراسة على جانب نظري مكون من فصلين عرجت خلالهم الجوانب النظرية لكل من المخاطر الائتمانية والتعثر المصرفي وجانب تطبيقي من خلال دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري بالاعتماد على طريقة التحليل التمييزي ودراسة اخرى على شكل استبيان موجه لإدارات ووكالات البنوك على مستوى الوطن سواء عمومية او خاصة اجنبية أو عربية، وخلصت الدراسة الى ان البنوك في عمومها تتخذ الاجراءات الودية في العميل المتعثر الذي يرغب في التسديد في عكس المتهرب الذي تتخذ ضده اجراء تسهيل الضمانات المقدمة، كذلك تبين ان البنوك تعتمد على الضمانات كخط دفاع اول في عملية تقديم الائتمان ثم العوامل الاخرى بدرجة ثانية.
- **دراسة(عادل، 2012/2011):** رسالة ماجيستر بعنوان **اشكالية القروض المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-**، هدفت هاته الدراسة الى التعرّيج حول مشكلة التعثر المصرفي وكيفية علاجها بدءا من القروض المصرفية واهم المخاطر التي تواجهها ثم اشكالية التعثر لهاته القروض مرورا بسبل ووسائل المعالجة واخيرا واقع هاته القروض في الجزائر واقترح حلول للحد من هاته المشكلة، ليستخلص الباحث نتيجة ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا رسملة المصارف واعتبار أنها عمومية ساهم بشكل كبير في تفاقم الظاهرة، وتبقي اسباب التعثر من طرف العميل والبنك والبيئة الخارجية أكثر الاسباب المباشرة

- دراسة (كرش، 2005/5/9) مقال بعنوان: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، اعتمدت الدراسة على جانب نظري من خلال مختلف التعريفات لمتغيرات الموضوع ثم التعريف بالمخاطر الائتمانية وأهم صورها وصولاً إلى استراتيجيات ثم طرق ومعايير تقييم المخاطر وفي الأخير طرق التنبؤ بفشل العميل لتنتهي بنتيجة جدوى استراتيجية تقييم أطر الائتمان وضرورة وجودها لتساعد أصحاب القرار وبما يتوجب عليهم فعله وتطبيقه، كذلك تنوع طرق ومعايير التقييم ذلك من خلال طريقة التجربة السابقة مع المقترض، طريقة LAPP وطريقة التحليل المالي، وكذلك تنوع طرق التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج KIDA Z_SCORE ونموذج

- دراسة (بن مداني و سعودي ، صفحة 08/2015) مقال بعنوان: القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها، جاءت الدراسة تحت إشكالية ماهي سبل علاج القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية؟، ليتسهل الباحثان الإجابة عنها من خلال جوانب نظرية تعريفية بالموضوع ثم جوانب تحليلية مثل أساليب التحصيل وسبل المعالجة والوقاية من التعثر البنكي، والتعريح في الأخير إلى واقع القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري، لتنتهي الدراسة إلى نتيجة أن التعثر ليس نتاج مرحلة معينة ولكنه ناجم عن العديد من العوامل والمسببات اثر عبر مراحل زمنية للمشروع، كذلك وجود طرف ثالث سبب التعثر وهو البيئة الخارجية التي يعمل فيها طرفا البنك والعميل، كذلك وجود نسبة تعثر كبيرة في البنوك العمومية مما يرجح رجوعه لبرامج وسياسات الدولة التي تقضي بتمويل برامج التنمية بغض النظر عن الدراسة الائتمانية الدقيقة لملف القرض والضمانات والتأكد من أهلية ومصادقية المقترض.

- دراسة (اسكندر ، عصام ، و محمد، 2018) مقال بعنوان: أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، حيث طبقت الدراسة على مجموع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعددها 8 بنوك ليقوم الباحثون بنموذج احصائي لمعرفة أثر مؤشرات الإفصاح ومدى تحسين الاداء المالي لتنتهي الدراسة بنتيجة تأثر متغيرات الموضوع بعضها ببعض سواء بالإيجاب او السلب وبالاتجاه الطردي والعكسي ويوصي الباحثون بعدة توصيات منها ضرورة قيام البنوك بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في ادارة وتنظيم عملية الاقتراض حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على السداد، وكذلك حث الجهات الرسمية وغير الرسمية لتعزيز تطبيق الإفصاح عن المخاطر الائتمانية، والزام البنوك بالإفصاح الكافي والملائم عن هذه المخاطر بما يساهم في تحسين الأداء المالي في البنوك.

2.التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

1.2 المخاطر الائتمانية وهي إحدى المخاطر التي تواجه العمل المصرفي كونها أكثر نسبة مخاطر من إجمالي المخاطر المتعرض لها ويمكن تعريفها على أنها:

الخسارة الكامنة المحتملة من نوع اقتصادي؛ ناتجة عن تغير الجودة الائتمانية لطرف مقابل على مد معين، بحيث لا يؤدي التزامه أو يتوقف عن دفع المبالغ المستحقة على عاتقه تجاه

زبون داخلي (عون متعامل مع البنك) او طرف خارجي (طرف مقابل مشترك في السوق)(بن شنة ، 2010، صفحة 03)

تعرف كذلك على أنها: مخاطر عجز المقترض عن رد أصل الدين وفوائده وفقاً لتواريخ المحددة لذلك، أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية." (عبد العال، 2003، صفحة 71)

وعليه تعرف المخاطر الائتمانية على أنها المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة العميل على رد أصل الدين بالفوائد المترتبة عليه سواءاً بصفة جزئية أو كلية وفي التاريخ المتعاقد عليه بين الطرفين "

ومن أنواعها نجد(حورية، 2014، الصفحات 58-62): مخاطر السيولة، مخاطر التسعير، المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل، مخاطر تقلبات اسعار العملات، مخاطر التنفيذ، مخاطر عدم القدرة على السداد، مخاطر السوق، مخاطر تآكل الضمانات، المخاطر السياسية والقانونية، بالإضافة الى مخاطر التركيز ومخاطر الربحية مقابل الأمان ومخاطر تبادل المعلومات، مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان، ومخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات، ولتجنب هاته المخاطر تلجأ البنوك الى الاعتماد على مجموعة من العوامل التي بوجودها يمكن منح القرض تعرف بنموذج 5ps(اختصار للحروف الأولى باللغة الانجليزية للمصطلحات التالية: العميل، القدرة على السداد، الغرض من الائتمان، الحماية، النظرة المستقبلية)(شاهين، 2010، صفحة 11)وهي: العميل people، القدرة على السداد Payment، الغرض من الائتمان Purpose، الحماية Protection، النظرة المستقبلية، Perspective، بالإضافة الى نماذج اخرى مثل نموذج PRISM ونموذج C5

2.2 التعثر البنكي في الأنظمة المصرفية

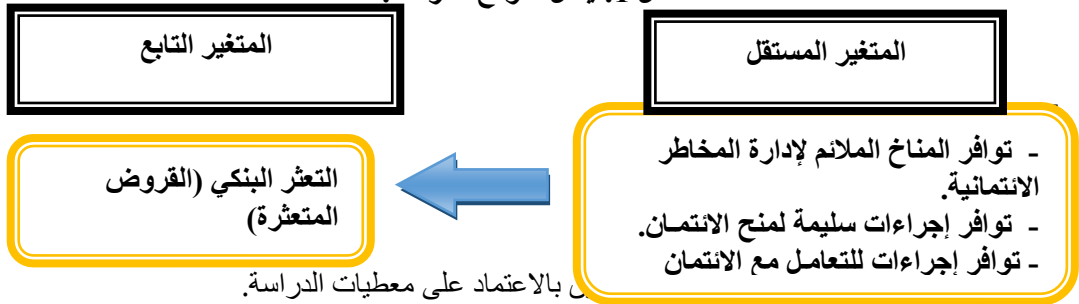
وهي(بن مداني و سعودي ، صفحة 71) القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها؛ وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي، ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة.

ومن اسباب التعثر نجد (هبال، الصفحات 271-273): اسباب خاصة بالعمل كحداثة الخبرة وضعف الكفاءة العلمية والفنية بالإضافة الى اسباب تعود للمشروع بحد ذاته مثل سوء ادارة الانتاج او سوء التسويق او الاسباب المالية، واسباب تعود للمصرف مثل الخطأ في تقدير الضمانات وعدم قدرته على تحديد الاحتياجات المالية، عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك. (براق و بن عمر، بلا تاريخ)

ومن اجل تجنب التعثر البنكي يتبع البنك عدة اساليب واستراتيجيات مثل(بن مداني و سعودي ، الصفحات 77-78)تعويم العميل، إنعاش العميل، إعادة جدولة القروض المتعثرة، تسهيل الضمانات.

3. الجانب التطبيقي للدراسة

1.3 نموذج الدراسة: نوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:
الشكل 1: يمثل نموذج الدراسة.



2.3 مجتمع عينة الدراسة

تم حصرها في فروع كل من البنك الوطني الجزائري البنك الخارجي الجزائرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك التنمية المحلية لمدينة الجلفة وتتمثل عدد الاستبانة الموزعة المستردة وغير المستردة كما يلي:

الجدول 2: عدد الاستبانة الموزعة على البنوك محل الدراسة.

المؤسسة (البنك)	الموزعة	المستردة	غير المستردة
البنك الوطني الجزائري	12	09	03
القرض الشعبي الوطني	12	7	05
البنك الخارجي الجزائري	12	12	00
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	12	10	01
بنك التنمية المحلية	12	10	02
المجموع:	60	47	13

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

3.3 المقياس المستعمل: وقد كانت الإجابات لكل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كالتالي:

الجدول 2: مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
---------	----------------	-----------	-------	-------	------------

الدرجة المتوسط المرجع	1	2	3	4	5
	1.69-1	1.70-1	2.59-1.8	3.39-2.6	5-4.2

المصدر: حديدي آدم، غربي يسين سي لأخضر، دور حوكمة الشركات في ترشيد قرارا توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائري، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الأول حول: التوجهات الحديثة للسياسة المالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 14- 15 نوفمبر 2016، ص 13.

4.3 **معامل الثبات الفا كرومباخ:** كما تم الاعتماد على معامل الفا _كرومباخ لحساب ثبات الاستبانة حيث وجد أن هذا المعامل قيمته 0.617 مما يعطي استنتاج على ان أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات جيد وهو ما يلاحظ حسب الجدول أدناه:

جدول 3: جدول يوضح قيمة الفا كرومباخ

الفقرة	عدد الفقرات	الفا كرومباخ
الإجمالي	26	0.617

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة.

5.3 اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها.

وللإجابة على الفرضية الرئيسية: قمنا بتحليلها في أربع فرضيات:

• الفرضية الأولى.

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$

لتوفر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$

لتوفر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لتوفر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

• معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) لتوفر المناخ الملائم لإدارة

المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

الجدول 04: معامل الارتباط بيرسون لتوافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

المجال	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية	-0.127	0.391
التعثر البنكي.		

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يظهر من الجدول رقم (04) أن معامل الارتباط لتوفر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي -0.127 ، ومستوى المعنوي 0.391 وهي قيمة أكبر من $(\alpha \leq 0.05)$ ، أي أنه لا يوجد ارتباط لتوافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

- نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لتوفر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي:

الجدول 05: نتائج اختبار عنصر أثر توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	المستوى المعنوي
أثر توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.	-0.866	-0.127	0.016	0.749	0.391

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول (05) أثر توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي، إذ بلغ معامل الارتباط $R = -0.127$ ومستوى المعنوي 0.391 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.016 أي أن ما قيمته 1.6% من التغيرات في توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 0.749 ، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أكبر من قيمة $(\alpha \leq 0.05)$ نرفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية عدم القائلة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

• الفرضية الثانية.

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على التعثر البنكي.
 - H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على التعثر البنكي.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر بين توفر إجراءات سليمة لمنح القروض والتعثر البنكي.

- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) بين توفر إجراءات سليمة لمنح القروض والتعثر البنكي.

الجدول 06: معامل الارتباط بيرسون بين توفر إجراءات سليمة لمنح القروض والتعثر البنكي.

المجال	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
توفر إجراءات سليمة لمنح القروض والتعثر البنكي	0.231	0.114

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يظهر من الجدول رقم (06) أن معامل الارتباط لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على القروض المتعثرة 0.231، ومستوى المعنوي 0.114 وهي قيمة أكبر من ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه لا يوجد ارتباط لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على القروض المتعثرة.

- نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على القروض المتعثرة:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار عنصر اثر لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على القروض المتعثرة.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	المستوى المعنوي
توفر إجراءات سليمة لمنح القروض والتعثر البنكي.	1.610	0.231	0.053	2.591	0.114

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول (07) أثر لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على التعثر البنكي، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.231$ ومستوى المعنوي 0.114 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.053 أي أن ما قيمته 5.3% من التغيرات في توفر إجراءات سليمة لمنح القروض والتعثر البنكي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 2.591، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أكبر من قيمة ($\alpha \leq 0.05$) نرفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية عدم القائلة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر إجراءات سليمة لمنح القروض على التعثر البنكي.

• الفرضية الثالثة.

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي.

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لتوفر إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي.
- اختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لتوفر إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي.
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) بين لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي:
- الجدول 8: معامل الارتباط بيرسون لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي.

المجال	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته والتعثر البنكي.	0.399	0.005

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يظهر من الجدول رقم (08) أن معامل الارتباط لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي، بلغ 0.399، ومستوى المعنوي 0.005 وهي قيمة اقل من ($\alpha \geq 0.05$)، أي أنه يوجد ارتباط لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي.

- نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي:
- الجدول 9 نتائج اختبار عنصر أثر توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته والتعثر البنكي

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	المستوى المعنوي
توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته والتعثر البنكي.	2.947	0.399	0.159	8.686	0.005

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول (09) أثر توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته والتعثر البنكي، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.399$ ومستوى المعنوي 0.005 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.159 أي أن ما قيمته 15.9% من التغيرات لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 8.686، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أقل من ($\alpha \geq 0.05$)، نقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين لتوفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته على التعثر البنكي.

• **الفرضية الرابعة:**

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي.
 - H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي.
- **معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي:**
- الجدول 10: معامل الارتباط بيرسون لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي:

المجال	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
توفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان والتعثر البنكي	0.373	0.009

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يظهر من الجدول رقم (10) أن معامل الارتباط بين لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي، بلغ 0.373، ومستوى المعنوي 0.009 وهي قيمة أقل من ($\alpha \geq 0.05$)، أي أنه يوجد ارتباط لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي.

- **نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي:**

الجدول 11: نتائج اختبار عنصر لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	المستوى المعنوي
توفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان والتعثر البنكي.	2.730	0.373	0.139	7.450	0.009

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول (11) أترتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان والتعثر البنكي، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.373$ ومستوى المعنوي 0.009 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.139 أي أن ما قيمته 13.9% من التغيرات لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على القروض المتعثرة، كما بلغت قيمة F المحسوبة 7.450 ، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أقل من $(\alpha \geq 0.05)$ ، نقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان على التعثر البنكي: .

- **الفرضية الرئيسية:**
 - H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.
 - H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

- **معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.**

الجدول 12: معامل الارتباط بيرسون لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

المجال	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
إدارة المخاطر الائتمانية والتعثر البنكي	0.291	0.045

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يظهر من الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي، بلغ 0.291 ، ومستوى المعنوي 0.045 وهي قيمة أقل من $(\alpha \geq 0.05)$ ، أي أنه يوجد ارتباط لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

- **نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي:**

الجدول 13: نتائج اختبار عنصر أثر لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	المستوى المعنوي
إدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.	2.064	0.291	0.085	4.262	0.045

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول (13) أثر لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.291$ ومستوى المعنوي 0.045 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.085 أي أن ما قيمته 8.5% من التغيرات لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 4.262، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أقل من $(\alpha \geq 0.05)$ ، نقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر البنكي.

4. خاتمة:

وفي نهاية هذه الورقة البحثية يمكن القول إن إدارة المخاطر الائتمانية هي إشكالية كل بنك ومؤسسة مالية لكونها تحجز عنها موارد مالية مهمة وأرباح سعت إليها، رغم كل ما اتبعته هذه المؤسسات إلا أنها مازالت هناك معضلة التعثر البنكي، وبالتالي تسعى كل مؤسسة إلى زيادة دراستها وإتباع كل السبل من أجل الحد من ظاهرة الائتمان المتعثر.

• **نتائج الدراسة:** من خلال دراستنا هاته توصلنا إلى نتائج نطرحها في الشكل التالي:

- يكتنف نشاط البنوك الكثير من المخاطر والتي على رأسها المخاطر الائتمانية والتي تشكل حوالي 70% من المخاطر المتعرض لها؛
- تتنوع أسباب التعرض لخطر عدم السداد فهناك أسباب خاصة بالعميل في حد ذاته مثل ضعف اختبار المشاريع المربحة، مخاطر خاصة بالبنك مثل ضعف دراسة الجدوى ومنح الائتمان كلي رغم النشاط في بدايته، ومخاطر عامة لا يمكن التحكم فيها مثل الحالة الاقتصادية للبلد والكوارث الطبيعية؛
- ضعف الإجراءات القبلية لمراقبة الائتمان وبالتالي عدم التنبؤ بمستقبله فهو نتيجة حتمية لتعثر القرض؛
- ضعف البنوك الجزائرية في الاعتماد على مقررات بازل الحديثة مثل بازل ثلاثة لكونها مازالت تعمل بمقررات بازل 1 وبازل 2 ولكن بشكل جزئي وبالتالي فوتت على نفسها إجراءات أكثر ردة وحزم في التعامل مع مختلف المخاطر؛
- أكثر الديون المتعثرة كانت على مستوى البنوك العمومية كونها في حالة الإفلاس تمول من قبل الخزينة العمومية؛ وبالتالي عدم الجدية في الرقابة كما أن أكثر أسباب التعثر تعود للعميل من خلال ضعف المشاريع الممولة أو عدم التسديد.

• **توصيات الدراسة:**

من خلال ما سبق يمكن طرح بعض التوصيات التي نراها تساعد في إدارة المخاطر والتقليل من التعثر البنكي وهي:

- تقوية أنشطة الرقابة المصرفية ووضع أجهزة خاصة تراقب عمل البنوك وتسهر على احترامها للقواعد والمعايير الاحترازية المصرفية؛
- ضرورة انتهاز سياسات ائتمانية سليمة عند منح القروض المصرفية؛ ويتحقق ذلك بالدراسة الدقيقة والوفائية لملف القرض في بدايته ومتابعته المستمرة على طول مدة المشروع؛
- اقتراح إنشاء مؤسسات أو صناديق خاصة لتمول بمشاركة المستثمرين أو إحلال المصارف الإسلامية محل البنوك التقليدية كونها أكثر حرصا في تحصيل أرباحها خاصة وإنها تعمل بمبدأ الربح والخسارة، تنوب عن البنوك التقليدية في تمويل المشاريع الموجهة لدعم الشباب في إطار ANSEG, CNAC, ANGEM؛
- خلق مصالح على مستوى المديرية الجهوية توكل لها متابعة ومراقبة المشاريع الممولة دوريا وبتعاون مع الوكالات المحلية وبالتالي تكون هناك تأثير ايجابي على سير المشاريع.

5. قائمة المراجع

أحمد غنيم. (بلا تاريخ). صناعة القرار الائتماني والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك. مصر: مطبعة المستقبل.

اختصار للحروف الأولى باللغة الانجليزية للمصطلحات التالية: العميل، القدرة على السداد، الغرض من الائتمان، الحماية، النظرة المستقبلية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 04, 2019، من منصة بيت كوم:

<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/277160/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84->

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AB%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AD-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9

حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائر-(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس .

شريف مصباح ابو كرش. (2005/5/9). إدارة المخاطر الائتمانية. الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة. فلسطين: كلية التجارة الجامعة الاسلامية.

صديق بن مداني ، و بلقاسم سعودي . (بلا تاريخ). القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية _العدد الاقتصادي _ طارق حماد عبد العال. (2003). تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة). الاسكندرية: الدار الجامعية.

عادل هبال. (بلا تاريخ). اثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية. مجلة البديل الاقتصادي.

- عاصي جورج. (بلا تاريخ). من [s://specialties.bayt.com/ar/specialties](https://specialties.bayt.com/ar/specialties) عبد العزيز مرايمي محمد طيبة . (2008). بازل02 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية. *اصلاحات النظام الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة*، ورقة. علي عبد الله شاهين. (2010). مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في فلسطين _ دراسة تحليلية تطبيقية _ ملتقى الجامعة الإسلامية.
- فاطمة بن شنة . (جانفي، 2010). إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة. 03. ورقة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية.
- فريد النجار راغب. (2000). *إدارة الائتمان والقروض المتعثرة*. مؤسسة شباب الجامعة.
- قبايلي حورية. (03، 2014). إدارة المخاطر الائتمانية. *مجلة دفتار إقتصادية* .
- محمد براق، و خالد بن عمر. (بلا تاريخ). موقع جامعة ورقلة .، من <https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/archive/facult%C3%A9-des-sciences-economiques-,de-gestion-et-des-sciences-commerciales/84-%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-1>
- محمد حسن عبد الحافظ عبد الفتاح. (بلا تاريخ). *العوامل المؤثرة في منح الائتمان*، من منصة بيت كوم:
- <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/277160/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AB%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9>
- محمد صالح الحناوي. (بلا تاريخ). *المؤسسات المالية*. مصر : الدار الجامعية.
- مروان النحلة. (بلا تاريخ). قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية. *ملصقة تعريفية بالمخاطر الائتمانية*.
- منير ابراهيم الهندي. (1996). *إدارة البنوك التجارية*. مصر: المكتب العربي الحديث.

نشوان اسكندر ، الطويل عصام ، و شحادة محمد. (6, 2018). أثر مؤشرات الافصاح عن
المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية.
هاني عبد الجبار عبد الجبار، و هادي السعيد عفراء. (بلا تاريخ). اشكالية القروض
المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*.
هبال عادل. (2012/2011). اشكالية القروض المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-(رسالة
ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر3.